المفاوضات الثنائية؛ كما اضطر لتقديم مشروعه حول الحكم الذاتي بعد معاندة لم تدم طويلاً حاول، خلالها، طرح القضايا الاكثر جوهرية، واصطدم الوفد بالرفض الاسرائيلي القاطع لطرح مسألة الاستيطان، فعاد في جلسة مفاوضات لاحقة ليدخل الى موضوع الاستيطان من زاوية التفاصيل والملحقات. وانتهت الجولات الخمس الى لا شيء، كل ذلك لأن الجناح التجريبي المحافظ في المنظمة ارتضى الذهاب «الى مدريد وفق الصيغة الاميركية»، كما قال الاخ رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، في ندوة حقوق الانسان في تونس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. وقد اثبتت تجربة الأشهر الماضية انه لا يمكن تصويب مجرى العملية الاّ بالعودة الى الأسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني، والتي أكدت عليها الجبهة الديمقراطية في العام ١٩٩١. وكلنا يذكر الحوار الساخن الذي أُجري في المجلس الوطني الفلسطيني من اجل تثبيت الاسس الستة كشرط للدخول في عملية المفاوضات، وعدم الخلط بينها وبين الاهداف، وكنا، في المجلس، في طليعة مَنْ تصدّى لمحاولة تسريع الانخراط غير المشروط في المفاوضات.

الاّ ان ما جرى هو اهمال هذه الاسس، وكذلك الاسس التي حدّدها المجلس الوطني الفلسطيني، وايضاً القواعد التي حددتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وجوهر الخرق تمثّل، فعلاً، في اهمال هذه الاسس كشرط لا بدّ منه للدخول في المفاوضات، والمراهنة على استعادتها أو استعادة بعضها في مجرى العملية ذاتها. ومرة أخرى، اثبتت التجربة عدم امكانية ذلك؛ فالانخراط في بنية تفاوضية محدّدة اطاراً وأسساً أقوى من شطارة المفاوض مهما تألقت، فضلاً عن ان الشطارة ليست صناعتنا فقط، ولا حكراً علينا!

ونحن في الجبهة الديمقراطية أعطينا لمسألة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات مركز الصدارة ضمن الاسس التي حدّدناها للدخول في هذه العملية، واعطيناها الاولوية في ادبياتنا وطرحنا السياسي بشكل مبكر، وقد رسمنا ذلك في الكونفرس الوطني الذي عقدته الجبهة في صيف العام ١٩٩١، حيث أصرينا على التمثيل الشامل من الداخل (بما فيه القدس) والخارج تشكّله وتعلنه منظمة التحرير الفلسطينية. ومصدر اصرارنا على هذا الموضوع، واعطائه الاولوية، كان ادراكنا لجوهر الخطة الاميركية الرامية، عبر تجزئة التمثيل، الى تجزئة شعبنا وتجزئة قضيته الوطنية، وفي المحصلة عدم حلّها على قاعدة الاستجابة لحقوق شعبنا، كما أقرّتها الشرعية الدولية، بل تصفيتها على قاعدة الحكم الذاتي الاداري في الوطن المحتل، والتوطين والتهجير الى المنافي البعيدة لشعبنا في الخارج. واما خارج سياق هذه المخاطر الجدّية والملموسة، كان سيبدو غير مفهوم عدم قبولنا بوفد فلسطيني يتشكّل من مدينة واحدة او قرية واحدة او مخيم واحد بشرط ان تعلنه منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكّل مرجعيته. وقد اثبتت مجريات المفاوضات صحة توقعاتنا ومخاوفنا على محور جوهري تمثّل في احالة موضوع اللاجئين الذي يمسّ غالبية شعبنا الى جدول أعمال المفاوضات متعددة الطرف.

□ **ابو علي مصطفى**: لا أظن ان هناك اثنين يختلفان على ان البوابة التي استخدمت للدخول الفلسطيني في هذه التسوية، هي بواسطة الشروط الاميركية المجحفة. وعلينا ان نشخص عناصر الاجحاف التي تتلخص في: اولاً، التمثيل، وعندما نقول التمثيل لأنه بالنسبة للفلسطيني قضية، بينما هو بالنسبة للسوري أو الاردني أو اللبناني ليس مشكلة، فكيف جرى التعامل مع هذه الأهمية؟

لا اعتقد ان الجواب سيكون دقيقاً بمقولة الغياب أو البديل، بل من الدقة ان نرى الصورة بوضوح وهي المتمثلة بالتجزئة من خلال الداخل، واقتصار الحديث ربطاً بالجاري بهيكلة البحث السكاني وليس الشعب، خشية انتقال البحث من شعب الى حقوق، وهي لو قال المفاوض انه يمثل